

النوع التاسع والخمسون

في فواصل الآي

الفاصلة: كلمة آخر الآية، كقافية الشعر وقرينة السجع.

وقال الداني: كلمة آخر الجملة.

قال الجعبري. وهو خلاف المصطلح، ولا دليل له في تمثيل سيبويه بـ ﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾ [هود: ١٠٥]. و﴿مَا كُنَّا نَبْغُ﴾ [الكهف: ٦٤]. وليس رأس آي؛ لأن مرادها الفواصل اللغوية لا الصناعية. وقال القاضي أبو بكر: الفواصل حروفٌ متشاكلة في المقاطع يَقَعُ بها إفهامُ المعاني.

وفَرَّقَ الدَّانِي بين الفواصل ورؤوس الآي، فقال: الفاصلة هي الكلام المنفصل عمَّا بعده، والكلام المنفصل قد يكون رأس آية، وغير رأس، وكذلك الفواصل يَكُنُّ رؤوس آيٍ وغيرها؛ وكلُّ رأس آية فاصلة، وليس كل فاصلة رأس آية.

قال: ولأجل كون معنى الفاصلة هذا ذكر سيبويه في تمثيل القوافي: ﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾ و﴿مَا كُنَّا نَبْغُ﴾ وليس رأس آيتين بإجماع، مع ﴿إِذَا بَسَّرَ﴾ [الفجر: ٤]. وهو رأس آية باتفاق.

وقال الجعبري: لمعرفة الفواصل طريقان: توقيفي، وقياسي:

أما التوقيفي: فما ثبت أنه ﷺ وقف عليه دائماً تَحَقَّقْنَا أنه فاصلة، وما وصله دائماً تَحَقَّقْنَا أنه ليس بفاصلة، وما وقف عليه مرّةً ووصله أخرى: احتمال الوقف أن يكون لتعريف الفاصلة، أو لتعريف الوقف التام، أو للاستراحة. والوصل أن يكون غير فاصلة، أو فاصلة وصلها لتقدّم تعريفها.

وأما القياسي: فهو ما ألحق من المحتمل غير المنصوص بالمنصوص لمناسب، ولا محذور في ذلك، لأنه لا زيادة فيه ولا نقصان، وإنما غايته أنه محلّ فصل أو وصل، والوقف على كلّ كلمة جائز، ووصل القرآن كلّهُ جائز، فاحتاج القياس إلى طريق تعرفه، فنقول: فاصلة الآية كقرينة السجعة في النثر، وقافية البيت في الشعر، وما يذكر من عيوب القافية - من اختلاف الحركة والإشباع والتوجيه - فليس يعيب في الفاصلة، وجاز الانتقال في الفاصلة والقرينة وقافية الأرجوزة من نوع إلى آخر، بخلاف قافية القصيدة، ومن ثمّ ترى: ﴿يُرْجَعُونَ﴾ مع ﴿عَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ٧٢، ٧٣]. و﴿الْيَعْدِلُ﴾ مع ﴿التَّوَابُ﴾ [آل عمران: ١٩٤، ١٩٥]. و﴿الطَّارِقُ﴾ مع ﴿التَّارِقُ﴾ [الطارق: ٢، ٣].

والأصل في الفاصلة والقرينة المتجردة في الآية والسجعة المساواة، ومن ثمّ أجمع العادون على ترك عدّ: ﴿وَيَأْتِ بِآخَرِينَ﴾ [النساء: ١٣٣]، ﴿وَلَا أَمْلِكُ الْمُرْتُونَ﴾ في [النساء: ١٧٢]، ﴿كَذَّبَ بِهَا الْأَوْلُونَ﴾ [سبحان: ٥٩]، و﴿لِنُبَشِّرَ بِهِ الْمُتَّقِينَ﴾ [مريم: ٩٧]، و﴿لَعَلَّهُمْ يَقْنُونَ﴾ [طه: ١١٣]، و﴿مَنْ أَلْمَمْتَ إِلَى التُّورِ﴾ [الطلاق: ١١]، ﴿أَنَّ اللَّهَ عَلَّ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الطلاق: ١٢] حيث لم يشاكل طرفيه.

وعلى ترك عدّ: ﴿أَفَعَرَّ دِينَ اللَّهِ يَبْعُونَ﴾ بآل عمران [٨٣]، و﴿أَفَحَكَمَ الْجَهْلِيَّةَ يَبْعُونَ﴾ بالمائدة [٥٠]. وعدّوا نظائرها للمناسبة، نحو: ﴿لَأَوَّلِي الْأَلْبَابِ﴾ بآل عمران [١٩٠]، و: ﴿عَلَى اللَّهِ كَيْدُهَا﴾ بالكهف [١٥]. ﴿وَالسَّلَوِيُّ﴾ بطه [٨٠].

وقال غيره: تقع الفاصلة عند الاستراحة بالخطاب؛ لتحسين الكلام بها، وهي الطريقة التي يُبين القرآن بها سائر الكلام، وتسمى فواصل؛ لأنه ينفصل عنده الكلامان، وذلك أنّ آخر الآية فصل بينها وبين ما بعدها، وأخذاً من قوله تعالى: ﴿كَتَبْتُ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ﴾ [فصلت: ٣].

ولا يجوز تسميتها قوافي إجماعاً؛ لأن الله تعالى لمَّا سلب عنه اسم الشعر وجب سلبُ القافية عنه أيضاً؛ لأنها منه، وخاصة به في الاصطلاح، وكما يمتنع استعمال القافية فيه يمتنع استعمال الفاصلة في الشعر؛ لأنها صفة لكتاب الله تعالى فلا تتعداه.

وهل يجوز استعمال السجع في القرآن؟ خلاف، الجمهور على المنع؛ لأنَّ أصله من سجع الطير فشرف القرآن أن يُستعارَ لشيء منه لفظ أصله مهمل؛ ولأجل تشريفه عن مشاركة غيره من الكلام الحادث في وصفه بذلك، ولأن القرآن من صفاته تعالى، فلا يجوز وصفه بصفة لم يرد الإذنُ بها.

قال الرمّاني^(١) في «إعجاز القرآن»: ذهب الأشعرية إلى امتناع أن يقال: في القرآن سجع، وفرّقوا بأنَّ السجع هو الذي يقصد في نفسه، ثم يحال المعنى عليه، والفواصل التي تتبع المعاني، ولا تكون مقصودة في نفسها.

قال: ولذلك كانت الفواصل بلاغة، والسجع عيباً.

وتبعه على ذلك القاضي أبو بكر الباقلاني، ونقله عن نصّ أبي الحسن الأشعري وأصحابنا كلهم. قال: وذهب كثير من غير الأشاعرة إلى إثبات السجع في القرآن، وزعموا أن ذلك ممّا يبين به فضلُ الكلام، وأنه من الأجناس التي يقع بها التفاضل في البيان والفصاحة، كالجناس والالتفات ونحوهما.

قال: وأقوى ما استدلُّوا به الاتفاق على أن موسى أفضل من هارون، ولمكان السجع قيل في موضع: ﴿هَارُونَ وَمُوسَى﴾ [طه: ٧٠].

ولما كانت الفواصل في موضع آخر بالواو والنون قيل: ﴿مُوسَى وَهَارُونَ﴾ [الشعراء: ٤٨]. قالوا: وهذا يفارق أمر الشعر، لأنه لا يجوز أن يقع في الخطاب إلا مقصوداً إليه، وإذا وقع غير مقصود إليه كان دون القدر الذي تسميه شعراً؛ وذلك القدر مما يتفق وجوده من المفحم، كما يتفق وجوده من الشاعر. وأما ما جاء في القرآن من السجع فهو كثير لا يصحُّ أن يتفق غير مقصود إليه. وبنوا الأمر في ذلك على تحديد معنى السجع.

(١) الرمّاني: علي بن عيسى أبو الحسن، بغدادي معتزلي مفسر، من كبار النحاة والأدب والبلاغة واللغة (ت: ٣٨٤هـ). «تاريخ بغداد» ١٦/١٢، و«إنباه الرواة» ٢/٢٩٤.

فقال أهل اللغة: هو موالة الكلام على حد واحد.

وقال ابن دُرَيْد^(١): سَجَعَت الحمامةُ معناه رَدَّدت صوتها، قال القاضي: وهذا غير صحيح، ولو كان القرآن سجعاً لكان غير خارج عن أساليب كلامهم، ولو كان داخلياً فيها لم يقع بذلك إعجاز، ولو جاز أن يقال: هو سجع معجز، لجاز أن يقولوا: شعر معجز، وكيف والسجع ممّا كان تألفه الكهّان من العرب؟! ونفيه من القرآن أجدرُ بأن يكون حجة من نفي الشعر؛ لأن الكهانة تنافي النبوءات بخلاف الشعر، وقد قال ﷺ: «أَسْجَعُ كَسَجْعِ الكهّان!» [البخاري: ٥٧٥٨، ومسلم: ٤٣٩١، وأحمد: ١٧٧٠٣]. فجعله مذموماً.

قال: وما توهموا أنه سجع باطل؛ لأن مجيئه على صورته لا يقتضي كونه هو؛ لأن السجع يتبع المعنى فيه اللفظ الذي يؤدّي السجع، وليس كذلك ما اتفق ممّا هو في معنى السجع من القرآن؛ لأن اللفظ وقع فيه تابعاً للمعنى؛ وفرق بين أن ينتظم الكلام في نفسه بألفاظه التي تؤدّي المعنى المقصود منه، وبين أن يكون المعنى منتظماً دون اللفظ. ومتى ارتبط المعنى بالسجع كان إفادة السجع كإفادة غيره، ومتى انتظم المعنى بنفسه دون السجع، كان مستجلباً لتحسين الكلام دون تصحيح المعنى.

قال: وللسجع منهج محفوظ وطريق مضبوط، من أخلّ به وقع الخلل في كلامه ونُسب إلى الخروج عن الفصاحة، كما أن الشاعر إذا خرج عن الوزن المعهود كان مخطئاً، وأنت ترى فواصل القرآن متفاوتة، بعضها متداني المقاطع، وبعضها يمتدّ حتى يتضاعف طولُه عليه، وترد الفاصلة في ذلك الوزن الأول بعد كلام كثير؛ وهذا في السجع غير مرضي ولا محمود.

قال: وأمّا ما ذكره من تقديم موسى على هارون في موضع، وتأخيرَه عنه في موضع لمكان السجع وتساوي مقاطع الكلام، فليس بصحيح؛ بل الفائدة في إعادة القصة الواحدة بألفاظ مختلفة تؤدّي معنى واحداً، وذلك من الأمر الصعب الذي تظهر فيه الفصاحة وتبين فيه البلاغة، ولهذا أُعيدت كثير من القصص على ترتيبات متفاوتة، تنبيهاً بذلك على عجزهم عن الإتيان بمثله مبتدأً به ومتكرراً؛ ولو أمكنهم المعارضة لقصّدوا تلك القصّة، وعبروا عنها بألفاظ لهم تؤدّي إلى تلك المعاني ونحوها، فعلى هذا القصد - بتقديم بعض الكلمات على بعض وتأخيرها - إظهار الإعجاز دون السجع؛ إلى أن قال:

فبانّ بذلك أنّ الحروف الواقعة في الفواصل متناسبة موقع النظائر التي تقع في الأسجاع لا تخرُجها عن حدّها، ولا تدخلها في باب السجع. وقد بينا أنهم يذمّون كلّ سجع خرج عن اعتدال الأجزاء؛ فكان بعض مصاريعه كلمتين، وبعضها أربع كلمات، ولا يرون ذلك فصاحةً، بل يرونه عجزاً، فلو فهموا اشتمال القرآن على السجع، لقالوا: نحن نعارضه بسجع معتدل يزيد في الفصاحة على طريقة القرآن. انتهى كلام القاضي في كتاب «الإعجاز».

(١) ابن دُرَيْد: محمد بن الحسن، من أئمة اللغة والأدب، صاحب «الاشتقاق» (ت: ٣٢١هـ) «خزانة الأدب» ١/٤٩٠، و«آداب اللغة» ٢/١٨٨.

ونقل صاحب «عروس الأفراح»^(١) عنه: أنه ذهب في «الانتصار» إلى جواز تسمية الفواصل سجعاً. وقال الخفّاجي في «سرّ الفصاحة»^(٢): قول الرّمانيّ: إنّ السجع عيب والفواصل بلاغةٌ. غلط؛ فإنّه إن أراد بالسجع ما يتبع المعنى - وهو غير مقصود متكلف - فذلك بلاغة والفواصل مثله، وإن أراد به ما تقع المعاني تابعة له - وهو مقصود متكلف - فذلك عيب، والفواصل مثله. قال: وأظنّ الذي دعاهم إلى تسمية كل ما في القرآن فواصل، ولم يسمّوا ما تماثلت حروفه سجعاً، رغبتهم في تنزيه القرآن عن الوصف اللّاحق بغيره من الكلام المرويّ عن الكهنة وغيرهم. وهذا غرض في التسمية قريب، والحقيقة ما قلناه.

قال: والتحرير أنّ الأسجاع حروف متماثلة في مقاطع الفواصل.

قال: فإن قيل: إذا كان عندكم أن السجع محمود، فهلا ورد القرآن كلّ مسجوعاً، وما الوجه في ورود بعضه مسجوعاً وبعضه غير مسجوع؟ قلنا: إنّ القرآن نزل بلغة العرب وعلى عُرْفهم وعاداتهم؛ وكان الفصيح منهم لا يكون كلامه كلّ مسجوعاً، لِمَا فيه من أمارات التكلف والاستكراه، لاسيما مع طول الكلام، فلم يرد كلّ مسجوعاً جرياً منه على عرفهم في اللطافة الغالبة أو الطبقة العالية من كلامهم، ولم يخلُ من السجع؛ لأنه يحسُن في بعض الكلام على الصفة السابقة.

وقال ابن النفيس^(٣): يكفي في حسن السجع ورود القرآن به، قال: ولا يقدح في ذلك خلوه في بعض الآيات؛ لأنّ الحسّن قد يقتضي المقام الانتقال إلى أحسن منه.

وقال حازم: من الناس من يكره تقطيع الكلام إلى مقادير متناسبة الأطراف، غير متقاربة في الطول والقصر، لما فيه من التكلف، إلّا ما يقع الإلمام به في النادر من الكلام.

ومنهم من يرى: أن التناسب الواقع بإفراغ الكلام في قالب التقفية وتحليلتها بمناسبات المقاطع أكيد جداً.

ومنهم - وهو الوسط - من يرى أن السجع وإن كان زينة للكلام، فقد يدعو إلى التكلف، فرأى ألاّ يستعمل في جملة الكلام، وألاّ يخلى الكلام منه جملة، وأنّه يُقبَل منه ما اجتلبه الخاطر عفواً بلا تكلف.

قال: وكيف يعاب السجع على الإطلاق، وإنّما نزل القرآن على أساليب الفصيح من كلام العرب؟ فوردت الفواصل فيه بإزاء ورود الأسجاع في كلامهم، وإنّما لم يجيء على أسلوب واحد؛ لأنه لا يحسن في الكلام جميعاً أن يكون مستمراً على نمط واحد، لما فيه من التكلف، ولما في الطبع من الملل، ولأنّ الافتتان في ضروب الفصاحة أعلى من الاستمرار على ضرب واحد، فلهذا وردت بعض آي القرآن متماثلة المقاطع، وبعضها غير متماثل.

(١) «عروس الأفراح» ٢/٢٩٩ باب السجع.

(٢) «سرّ الفصاحة» ص ١٧٢.

(٣) ابن النفيس: علي بن أبي الحزم القرشي، أعلم أهل عصره في الطب، وفاته بمصر (ت: ٦٨٧هـ). «شذرات الذهب»

فصل: أَلَّفَ الشَّيْخُ شَمْسُ الدِّينِ بْنِ الصَّائِغِ كِتَاباً سَمَّاهُ «إِحْكَامُ الرَّايِ فِي أَحْكَامِ الْآيِ»^(١) قَالَ فِيهِ: اعْلَمْ أَنَّ الْمُنَاسِبَةَ أَمْرٌ مَطْلُوبٌ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، يُرْتَكَبُ لَهَا أُمُورٌ مِنْ مَخَالَفَةِ الْأَصُولِ. قَالَ: وَقَدْ تَبَعْتُ الْأَحْكَامَ الَّتِي وَقَعَتْ فِي آخِرِ الْآيِ مِرَاعَاةً لِلْمُنَاسِبَةِ فَعَثَرْتُ مِنْهَا عَلَى نَيْبٍ عَنِ الْأَرْبَعِينَ حِكْمًا. أَحَدُهَا: تَقْدِيمُ الْمَعْمُولِ: إِمَّا عَلَى الْعَامِلِ، نَحْوُ: ﴿أَهْوَلَاءَ إِنَّا كَرُّ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾ [سبأ: ٤٠]. قِيلَ: وَمِنْهُ: ﴿وَأَيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]. أَوْ عَلَى مَعْمُولٍ آخَرَ أَصْلَهُ التَّقْدِيمُ، نَحْوُ: ﴿لِزَيْدِكَ مِنْ آيَاتِنَا الْكُبْرَى﴾ [طه: ٢٣] إِذَا أَعْرَبْنَا ﴿الْكُبْرَى﴾ مَفْعُولٌ (نَرِي). أَوْ عَلَى الْفَاعِلِ، نَحْوُ: ﴿وَلَقَدْ جَاءَ عَالِ رُوعُونَ النَّذْرُ﴾ [القمر: ٤١]. وَمِنْهُ تَقْدِيمُ خَبَرٍ كَانَ عَلَى اسْمِهَا، نَحْوُ: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤].

الثاني: تَقْدِيمُ مَا هُوَ مُتَأَخِّرٌ فِي الزَّمَانِ، نَحْوُ: ﴿فَلِلَّهِ الْآخِرَةُ وَالْأُولَى﴾ [النجم: ٢٥]. وَلَوْ لَا مِرَاعَاةَ الْفَوَاصِلِ لَقَدَّمْتُ ﴿الْأُولَى﴾، كَقَوْلِهِ: ﴿لَهُ الْحَمْدُ فِي الْأُولَى وَالْآخِرَةِ﴾ [القصص: ٧٠].
الثالث: تَقْدِيمُ الْفَاضِلِ عَلَى الْأَفْضَلِ، نَحْوُ: ﴿بِرَبِّ هَرُونَ وَمُوسَى﴾ [طه: ٧٠]. وَتَقَدَّمَ مَا فِيهِ.
الرابع: تَقْدِيمُ الضَّمِيرِ عَلَى مَا يَفْسِّرُهُ، نَحْوُ: ﴿فَأَوْحَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةَ مُوسَى﴾ [طه: ٦٧].
الخامس: تَقْدِيمُ الصِّفَةِ الْجَمَلَةِ عَلَى الصِّفَةِ الْمَفْرَدَةِ، نَحْوُ: ﴿وَيَخْرُجُ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَشُورًا﴾ [الإسراء: ١٣].

السادس: حَذْفُ يَاءِ الْمَنْقُوصِ الْمَعْرُوفِ، نَحْوُ: ﴿الْكَبِيرُ الْمُنْعَالُ﴾ [الرعد: ٩]. ﴿يَوْمَ النَّارِ﴾ [غافر: ٣٢].

السابع: حَذْفُ يَاءِ الْفِعْلِ غَيْرِ الْمَجْزُومِ، نَحْوُ: ﴿وَأَيْلٍ إِذَا يَسِرَ﴾ [الفجر: ٤].
الثامن: حَذْفُ يَاءِ الْإِضَافَةِ، نَحْوُ: ﴿فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذْرِي﴾ [القمر: ١٦]. ﴿فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِي﴾ [الرعد: ٣٢].

التاسع: زِيَادَةُ حَرْفِ الْمَدِّ، نَحْوُ: ﴿الظُّنُونُ﴾ [الأحزاب: ١٠]. وَ﴿الرُّسُولُ﴾ [الأحزاب: ٦٦]. وَ﴿السِّيَالُ﴾ [الأحزاب: ٦٧]. وَمِنْهُ إِبْقَاؤُهُ مَعَ الْجَازِمِ، نَحْوُ: ﴿لَا تَخَفْ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾ [طه: ٧٧]. ﴿سُنُقْرُوكَ فَلَا تَنْسَى﴾ [الأعلى: ٦]. عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ نَهْيٌ.

العاشر: صَرْفُ مَا لَا يَنْصَرَفُ، نَحْوُ: «قَوَارِيرًا، قَوَارِيرًا» [الإنسان: ١٥، ١٦].
الحادي عشر: إِثَارُ تَذْكِيرِ اسْمِ الْجِنْسِ، كَقَوْلِهِ: ﴿أَعْمَارُ نَحْلِ مُنْقَعِرٍ﴾ [القمر: ٢٠].
الثاني عشر: إِثَارُ تَأْنِيثِهِ، نَحْوُ: ﴿أَعْمَارُ نَحْلِ حَارِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٧]. وَنَظِيرُ هَذَيْنِ قَوْلُهُ فِي الْقَمَرِ [٥٣]: ﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَطَرٌّ﴾ وَفِي الْكَهْفِ [٤٩]: ﴿لَا يُعَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا﴾.
الثالث عشر: الْاِقْتِصَارُ عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ الْجَائِزَيْنِ اللَّذَيْنِ قَرِئَ بِهِمَا فِي السَّبْعِ فِي غَيْرِ ذَلِكَ،

(١) قَالَ حَاجِي خَلِيفَةُ: إِحْكَامُ الرَّايِ... لِلشَّيْخِ شَمْسِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ الصَّائِغِ الْحَنْبَلِيِّ: الْمَعْرُوفُ بِابْنِ أَبِي الْفَرَسِ (ت: ٧٧٦هـ). «كشف الظنون» ١٨/١ وانظر «الدرر الكامنة» ٤٩٩/٣، و«بغية الوعاة» ٦٥.

كقوله تعالى: ﴿فَأُولَئِكَ نَحَرَّوْا رِشْدًا﴾ [الجن: ١٤]. ولم يعجى (رشداً) في السبع. وكذا: ﴿وَهَيَّ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رِشْدًا﴾ [الكهف: ١٠]، لأن الفواصل في السورتين محرّكة الوسط. وقد جاء في: ﴿وَلَنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ﴾ [الأعراف: ١٤٦]. وبهذا يبطل ترجيح الفارسي قراءة التحريك بالإجماع عليه فيما تقدم. ونظير ذلك قراءة: ﴿تَبَّتْ بَدَأُ أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ [المسد: ١]. بفتح الهاء وسكونها، ولم يُقرأ: ﴿سَيَصَلَّى نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ﴾ [المسد: ٣] إلا بالفتح، لمراعاة الفاصلة.

الرابع عشر: إيراد الجملة التي رُدُّ بها ما قبلها على غير وجه المطابقة في الاسمىة والفعلىة، كقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَأَمْنَا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨]. لم يطابق بين قولهم: ﴿ءَأَمْنَا﴾ وبين ما رُدُّ به فيقول (ولم يؤمنوا). أو: (ما آمنوا)، لذلك.

الخامس عشر: إيراد أحد القسمين غير مطابق للآخر كذلك، نحو: ﴿فَلْيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ﴾ [العنكبوت: ٣]، ولم يقل: (الذين كذبوا).

السادس عشر: إيراد أحد جزأي الجملتين على غير الوجه الذي أورد نظيرها من الجملة الأخرى، نحو: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٧].

السابع عشر: إيثار أعرب اللفظتين، نحو: ﴿فِسْمَةُ صَبْرِيَّةٌ﴾ [النجم: ٢٢]، ولم يقل: (جائرة). ﴿لِيَبْدَنَّ فِي الخَطْمَةِ﴾ [الهمزة: ٤]، ولم يقل: جهنم أو النار. وقال في المندر [٢٦]: ﴿سَأَصْلِيهِ سَرَقٌ﴾، وفي سأل [١٥]: ﴿إِنهَا لَطَى﴾، وفي القارعة [٩]: ﴿فَأَمَّهُ هَكَوِيَةٌ﴾؛ لمراعاة فواصل كل سورة.

الثامن عشر: اختصاص كل من المشتركين بموضع، نحو: ﴿وَلِيَذْكُرُوا الْأَبْنَى﴾ [إبراهيم: ٥٢]، وفي سورة [طه: ١٢٨]: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّأُولِي النُّهَى﴾.

التاسع عشر: حذف المفعول، نحو: ﴿فَأَمَّا مَن أَعْطَى وَاقْفَى﴾ [الليل: ٥]، ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ [الضحى: ٣]، ومنه حذف متعلق أفعال التفضيل، نحو: ﴿يَعْلَمُ النَّسْرَ وَأَخْفَى﴾ [طه: ٧]، ﴿خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾ [الأعلى: ١٧].

العشرون: الاستغناء بالإفراد عن التثنية، نحو: ﴿فَلَا يُخْرِجُكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْرَعُ﴾ [طه: ١١٧].

الحادي والعشرون: الاستغناء به عن الجمع، نحو: ﴿وَأَجْعَلْنَا لِلْمُنْفِقِينَ إِمَامًا﴾ [الفرقان: ٧٤]. ولم يقل: (أئمة)، كما قال: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أئِمَّةً يَهْدُونَ﴾ [الأنبياء: ٧٣]، ﴿إِنَّ النَّفَّيْنَ فِي جَنَّتٍ وَنَهْرٍ﴾ [القمر: ٥٤]. أي: أنهار.

الثاني والعشرون: الاستغناء بالتثنية عن الإفراد، نحو: ﴿وَلَمَن حَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّانٌ﴾ [الرحمن: ٤٦]. قال الفراء: أراد: جنة، كقوله: ﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾ [النازعات: ٤١]. فثنى لأجل الفاصلة. قال: والقوافي تحتل من الزيادة والنقصان ما لا يحتمله سائر الكلام.

ونظير ذلك قول الفراء أيضاً في قوله تعالى: ﴿إِذْ أُتِبَتِ الشَّمْسُ فِي جَنَّتَيْنِ﴾ [الشمس: ١٢]. فإنهما رجلان: فدار وآخر معه، ولم يقل: (أشقيهاها) للفاصلة. وقد أنكر ذلك ابن قتيبة وأغلظ فيه، وقال: إنما يجوز

في رؤوس الآي زيادة هاء السكت أو الألف أو حذف همزة، أو حرف، فأما أن يكون الله وعدّ بجنتين فيجعلهما جنة واحدة لأجل رؤوس الآي، معاذ الله! وكيف هذا وهو يصفها بصفات الاثنين؟! قال: ﴿ذَوَاتًا أَقْنَانٍ﴾ [٤٨] ثم قال: ﴿فِيهَا﴾ [الرحمن: ٤٨، ٥٠].

وأما ابن الصائغ: فإنه نقل عن الفراء أنه أراد (جَنَاتٍ)، فأطلق الاثنين على الجمع لأجل الفاصلة. ثم قال: وهذا غير بعيد. قال: وإنما عاد الضمير بعد ذلك بصيغة التثنية مراعاة للفظ. وهذا هو الثالث والعشرون.

الرابع والعشرون: الاستغناء بالجمع عن الأفراد، نحو: ﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَاطٌ﴾ [إبراهيم: ٣١]، أي: ولا خُلة؛ كما في الآية الأخرى، وجمع مراعاة للفاصلة.

الخامس والعشرون: إجراء غير العاقل مجرى العاقل، نحو: ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤]، ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣].

السادس والعشرون: إمالة ما لا يمال، كآي طه والنجم.

السابع والعشرون: الإتيان بصيغة المبالغة، كقدير وعليم، مع ترك ذلك في نحو: ﴿هُوَ الْقَادِرُ﴾ [الأنعام: ٦٥]، و﴿عَلِيمٌ الْغَيْبِ﴾ [الأنعام: ٧٣]، ومنه: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم: ٦٤].

الثامن والعشرون: إثارة بعض أوصاف المبالغة على بعض، نحو: ﴿إِنَّ هَذَا لَكُنْزٌ عَجَابٌ﴾ [ص: ٥]. أوثر على (عجيب) لذلك.

التاسع والعشرون: الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه، نحو: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى﴾ [طه: ١٢٩].

الثلاثون: إيقاع الظاهر موضع المضمرة، نحو: ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ الْمُضِلِّينَ﴾ [الأعراف: ١٧٠]، وكذا آية الكهف.

الحادي والثلاثون: وقوع (مفعول) موقع (فاعل)؛ كقوله: ﴿حِجَابًا مَسْتُورًا﴾ [الإسراء: ٤٥]، ﴿كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا﴾ [مريم: ٦١]، أي: ساتراً وآتياً.

الثاني والثلاثون: وقوع (فاعل) موقع (مفعول). نحو: ﴿فِي عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١]. ﴿مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ﴾ [الطارق: ٦].

الثالث والثلاثون: الفصل بين الموصوف والصفة، نحو: ﴿أَخْرَجَ الْمُرْعَى﴾ [١] فجمع غنائه أحوى [الأعلى: ٤، ٥] إن أعرب ﴿أَحْوَى﴾ صفة ﴿الْمُرْعَى﴾، أي: حالاً.

الرابع والثلاثون: إيقاع حرف مكان غيره، نحو: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا﴾ [الزلزلة: ٥]. والأصل (إليها).

الخامس والثلاثون: تأخير الوصف غير الأبلغ عن الأبلغ، ومنه: ﴿الْمَرْجُ الرِّجِيُّ﴾، ﴿رَهُوفٌ رَجِيٌّ﴾ [التوبة: ١٢٨]؛ لأن الرأفة أبلغ من الرحمة.

السادس والثلاثون: حذف الفاعل ونيابة المفعول، نحو: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى﴾ [الليل: ١٩].

السابع والثلاثون: إثبات هاء السكت، نحو: ﴿مَالِيَّةٌ﴾ [الحاقة: ٢٨]، ﴿سُلْطَنِيَّةٌ﴾ [الحاقة: ٢٩]، ﴿مَا هِيَّةٌ﴾ [القارعة: ١٠].

الثامن والثلاثون: الجمع بين المجزورات، نحو: ﴿ثُمَّ لَا يَجِدُوا لَكُمْ عَلَيْنَا بِهِ ذَبْئًا﴾ [الإسراء: ٦٩]، فإن الأحسن الفصلُ بينها، إلا أن مراعاة الفاصلة اقتضت عدمه وتأخير ﴿ذَبْئًا﴾.

التاسع والثلاثون: العدول عن صيغة الماضي إلى صيغة الاستقبال، نحو: ﴿فَفَرِّقِنَا كَذَّبْتُمْ وَفَرِّقَا نَقْتُلُونَ﴾ [البقرة: ٨٧]، والأصل (قتلتم).

الأربعون: تغيير بُنية الكلمة، نحو: ﴿وَطُورٍ سِينِينَ﴾ [التين: ٢]. والأصل: (سينا).

تنبيه: قال ابن الصائغ: لا يمتنع في توجيه الخروج عن الأصل في الآيات المذكورة أمورٌ أخرى مع وجه المناسبة، فإن القرآن العظيم - كما جاء في الأثر -: «لا تنقضي عجائبه» [الترمذي: ٢٩٠٦] وهو ضعيف.

فصل: قال ابن أبي الإصبع: لا تخرج فواصل القرآن عن أحد أربعة أشياء: التمكين، والتصدير، والتوشيح، والإيغال.

فالتَّمْكِين - ويسمى ائتلاف القافية -: أن يمهد النائر للقرينة، أو الشاعر للقافية، تمهيداً تأتي به القافية أو القرينة متمكّنة في مكانها، مستقرّة في قرارها، مطمئنّة في موضعها، غير نافرة ولا قلقة، متعلّقاً معناها بمعنى الكلام كله تعلقاً تامّاً، بحيث لو طرحت لاختلّ المعنى واضطرب الفهم، وبحيث لو سكت عنها كمله السامع بطبعه.

ومن أمثلة ذلك: ﴿يَسْمَعُونَ أَصْوَاتَكَ تَأْمُرُكَ أَنْ تَتْرَكَ . . .﴾ [الآية هود: ٨٧]. فإنه لما تقدّم في الآية ذكر العبادة، وتلاه ذكر التصرف في الأموال، اقتضى ذلك ذكر الحلم والرشد على الترتيب، لأن الحلم يناسب العبادات، والرشد يناسب الأموال.

وقوله: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسْجِدِهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ أَفَلَا يَسْمَعُونَ﴾ [السجدة: ٢٦]. ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَسُوقُ الْمَاءَ﴾ إلى قوله: ﴿أَفَلَا يَبْصُرُونَ﴾ [السجدة: ٢٧]. فأتى في الآية الأولى بـ ﴿يَهْدِ لَهُمْ﴾ وختمها بـ ﴿يَسْمَعُونَ﴾، لأن الموعظة فيها مسموعة، وهي أخبار القرون. وفي الثانية بـ ﴿يَرَوْا﴾ وختمها بـ ﴿يَبْصُرُونَ﴾؛ لأنها مرئية.

وقوله: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْآبْصَرُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْآبْصَرُ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]؛ فإن اللطيف يناسب ما لا يدرك بالبصر، والخبير يناسب ما يدركه.

وقوله: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِّن طِينٍ﴾ إلى قوله: ﴿فَبَارِكْ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٢ - ١٤]، فإن في هذه الفاصلة التمكين التام المناسب لما قبلها. وقد بادر بعض الصحابة حين نزل أول الآية إلى ختمها بها، قبل أن يسمع آخرها؛ فأخرج ابن أبي حاتم من طريق الشعبي، عن

زيد بن ثابت، قال: أملى عليّ رسول الله ﷺ هذه الآية: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِّن طِينٍ﴾ [١٧] إلى قوله: ﴿خَلَقْنَا آخِرًا﴾، قال معاذ بن جبل: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾، فضحك رسول الله ﷺ، فقال له معاذ: مِمَّ ضحكْتَ يا رسول الله؟ قال: «بها خُتِمتُ».

وحُكي أن أعرابياً سمع قارئاً يقرأ: ﴿فَإِن زَلَلْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمْ الْبَيِّنَاتُ﴾ [البقرة: ٢٠٩]. (فاعلموا أن الله غفور رحيم)^(١). ولم يكن يقرأ القرآن. فقال: إن كان هذا كلام الله فلا يقول كذا، الحكيم لا يذكر الغفران عند الزلزل؛ لأنه إغراء عليه.

تنبيهات:

الأول: قد تجتمع فواصل في موضع واحد ويُخالف بينها، كأوائل النحل، فإنه تعالى بدأ بذكر الأفلاك، فقال: ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ﴾ [النحل: ٣]، ثم ذكر خلق الإنسان من نطفة، ثم خلق الأنعام، ثم عجائب النبات، فقال: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لَكُمْ مِنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ﴾ [النحل، الآية: ١٠، ١١]؛ فجعل مقطع هذه الآية التفكر؛ لأنه استدلال بحدوث الأنواع المختلفة من النبات على وجود الإله القادر المختار، ولما كان هنا مظنة سؤال، وهو أنه: لم لا يجوز أن يكون المؤثر فيه طبائع الفصول وحركات الشمس والقمر؟ وكان الدليل لا يتم إلا بالجواب عن هذا السؤال، كان مجال التفكير والنظر والتأمل باقياً. فأجاب تعالى عنه من وجهين:

أحدهما: أن تغيّرات العالم السفلي مربوطة بأحوال حركات الأفلاك، فتلك الحركات كيف حصلت؟ فإن كان حصولها بسبب أفلاك أخرى لزم التسلسل، وإن كان من الخالق الحكيم: فذاك إقرار بوجود الإله تعالى. وهذا هو المراد بقوله: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمْ الَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [النحل: ١٢]. فجعل مقطع هذه الآية العقل، وكأنه قيل: إن كنت عاقلاً فاعلم أن التسلسل باطل؛ فوجب انتهاء الحركات إلى حركة يكون موجدتها غير متحرك، وهو الإله القادر المختار.

والثاني: أن نسبة الكواكب والطبائع إلى جميع أجزاء الورقة الواحدة والحبة الواحدة واحدة. ثم إننا نرى الورقة الواحدة من الورد أحد وجهيها في غاية الحمرة، والآخر في غاية السواد؛ فلو كان المؤثر موجباً بالذات لا تمتنع حصول هذا التفاوت في الآثار؛ فعلمنا أن المؤثر قادر مختار. وهذا هو المراد من قوله: ﴿وَمَا ذَرَأَ لَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُخْتَلِفًا أَلْوَنُهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَذَّكَّرُونَ﴾ [النحل: ١٣]. كأنه قيل: اذكر ما ترسخ في عقلك: أن الواجب بالذات وبالطبع لا يختلف تأثيره، فإذا نظرت حصول هذا الاختلاف علمت أن المؤثر ليس هو الطبائع، بل الفاعل المختار، فلماذا جعل مقطع الآية التذكّر.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ تَكَلَّوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ...﴾ [الآيات]؛ فإن الأولى ختمت بقوله: ﴿وَلَمَلَكُمْ تَقَلُّوْتُ﴾، والثانية بقوله: ﴿لَمَلَكُمْ تَذَكَّرُوْتُ﴾، والثالثة بقوله: ﴿لَمَلَكُمْ تَتَّقُوْنَ﴾.

(١) وتام الآية: ﴿فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾.

لأنَّ الوصايا التي في الآية الأولى إنما يحمل على تركها عدمُ العقل الغالبِ على الهوى؛ لأنَّ الإِشْرَاقَ بالله، لعدم استكمال العقل الدالَّ على توحيده وعظمته. وكذلك عقوق الوالدين، لا يقتضيه العقل، لسبق إحسانهما إلى الولد بكل طريق. وكذلك قتل الأولاد بالوَأُد من الإِمْلاق، مع وجود الرازق الحيِّ الكريم. وكذلك إتيان الفواحش لا يقتضيه عقل. وكذا قتل النفس لغيظ أو غضب في القاتل. فحسُن بعد ذلك ﴿تَعُولُونَ﴾.

وأما الثانية: فلتعلُّقها بالحقوق المالية والقولية، فإن من علم أن له أيتاماً يخلفهم من بعده: لا يليق به أن يعامل أيتامَ غيره إلا بما يُحِبُّ أن يعامل به أيتامه. ومنْ يكيل أو يزن أو يشهد لغيره: لو كان ذلك الأمر له لم يُحِبُّ أن يكون فيه خيانة ولا بخس. وكذا من وعد: لو وعد، لم يُحِبُّ أن يُخلف. ومن أحب ذلك عاملَ الناسَ به ليعاملوه بمثله، فترك ذلك إنما يكون لغفلة عن تدبُّر ذلك وتأمله، فلذلك ناسب الختم بقوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾.

وأما الثالثة: فلأنَّ ترك اتباع شرائع الله الدينية مؤدِّ إلى غضبه وإلى عقابه، فحسُن: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾، أي: عقاب الله بسببه.

ومن ذلك قوله في الأنعام أيضاً: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ النُّجُومَ . . .﴾ الآيات [٩٧ - ٩٩]، فإنه ختم الأولى بقوله: ﴿لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾، والثانية بقوله: ﴿لِقَوْمٍ يَفْقَهُونَ﴾، والثالثة بقوله: ﴿لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾؛ وذلك لأن حساب النجوم والاهتداء بها يختصُّ بالعلماء بذلك، فناسب ختمه بـ ﴿يَعْلَمُونَ﴾. وإنشاء الخلائق من نفس واحدة، ونقلهم من صلب إلى رحم، ثم إلى الدنيا، ثم إلى حياة وموت، والنظر في ذلك والفكر فيه أدقُّ، فناسب ختمه بـ ﴿يَفْقَهُونَ﴾، لأن الفقه فهمُ الأشياء الدقيقة. ولما ذكر ما أنعم به على عباده من سعة الأرزاق والأقوات والثمار وأنواع ذلك، ناسب ختمه بالإيمان الداعي إلى شكره تعالى على نعمه.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ بِقَوْلٍ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ ﴿١١﴾ وَلَا بِقَوْلٍ كَاهِنٍ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الحاقة: ٤١، ٤٢]؛ حيث ختم الأولى بـ ﴿تُؤْمِنُونَ﴾، والثانية بـ ﴿تَذَكَّرُونَ﴾، ووجهه: أن مخالفة القرآن لنظم الشعر ظاهرة واضحة لا تخفى على أحد، فقول من قال: شِعْرٌ، كُفْرٌ وعنادٌ مُحضٌ، فناسب ختمه بقوله: ﴿قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ﴾.

وأما مخالفته لنظم الكهَّان والفاظ السجع فتحْتَاج إلى تذكُّر وتدبُّر؛ لأن كلاً منهما نثر، فليست مخالفته له في وضوحها لكلِّ أحد كمخالفته الشعر؛ وإنما تظهر بتدبُّر ما في القرآن من الفصاحة والبلاغة والبديع والمعاني الأنيقة، فحسُن ختمه بقوله: ﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾.

ومن بديع هذا النوع: اختلاف الفاصلتين في موضعين، والمحدِّث عنه واحد، لنكتة لطيفة، كقوله تعالى في سورة إبراهيم [الآية: ٣٤]: ﴿وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّكُم لَأَنسَانَ لَطُفُلُومٌ كَفَّارٌ﴾، ثم قال في سورة النحل [الآية: ١٨]: ﴿وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّكُم لَأَنسَانَ لَخَفُورٌ رَّجِيمٌ﴾.

قال ابن المُتَّيِّر: كأنه يقول: إذا حصلت النِّعم الكثيرة، فأنت آخذها وأنا معطيها، فحصل لك عند أخذها وصفان: كونك ظلوماً وكونك كفاراً؛ يعني لعدم وفائك بشكرها. ولي عند إعطائها وصفان، وهما: أني غفور رحيم، فأقبل ظلمك بغفراني، وكفرك برحمتي، فلا أقابل تقصيرك إلا بالتوقير، ولا أجازي جفاك إلا بالوفاء.

وقال غيره: إنما خصَّ سورة إبراهيم بوصف المنعم عليه، وسورة النحل بوصف المنعم؛ لأنه في سورة إبراهيم في مساق وصف الإنسان، وفي سورة النحل في مساق صفات الله وإثبات ألوهيته.

ونظيره: قوله تعالى في سورة الجاثية [الآية: ١٥]: ﴿مَنْ عَمِلْ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكَ تُرْجَعُونَ﴾، وفي فصلت [الآية: ٤٦] ختم بقوله: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلْمِرٍ لِلْعَبِيدِ﴾.

ونكتة ذلك: أن قبل الآية الأولى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الجاثية: ١٤]؛ فناسب الختام بفاصلة البعث، لأن قبله وصفهم بإنكاره. وأما الثانية: فالختم فيها مناسب؛ لأنه لا يضيع عملاً صالحاً، ولا يزيد على من عمل سيئاً.

وقال في سورة النساء [الآية: ٤٨]: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا﴾، ثم أعادها، وختم بقوله: ﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [النساء: ١١٦]؛ ونكتة ذلك: أن الأولى نزلت في اليهود، وهم الذين افتروا على الله ما ليس في كتابه، والثانية نزلت في المشركين، ولا كتاب لهم، وضلالهم أشد.

ونظيره: قوله في المائدة [الآية: ٤٤]: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾، ثم أعادها فقال: ﴿فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥]، ثم قال في الثالثة: ﴿فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفٰسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٧].

ونكتته: أن الأولى نزلت في أحكام المسلمين، والثانية في اليهود، والثالثة في النصارى. وقيل: الأولى فيمن جحد ما أنزل الله، والثانية فيمن خالفه مع علمه ولم ينكره، والثالثة فيمن خالفه جاهلاً.

وقيل: الكافر والظالم والفاسق كلها بمعنى واحد، وهو الكفر، وعبر عنه بألفاظ مختلفة؛ لزيادة الفائدة، واجتناب صورة التكرار.

وعكس هذا: اتفاق الفاصلتين والمحدث عنه مختلف، كقوله في سورة النور [الآية: ٥٨]: ﴿يَتَأْتِيهَا الْبُرُوقُ أَهْمًا لِيَسْتَنِدِبَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿كَذَٰلِكَ بَيَّنَّ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾، ثم قال: ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [النور: ٥٩].

التنبيه الثاني: من مشكلات الفواصل قوله تعالى: ﴿إِنْ تَعِدُّهُمْ فَإِنَّهُمْ عَبْدًا وَإِنْ تَعْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ

الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ» [المائدة: ١١٨]. فإن قوله: ﴿وَإِنْ تَعَفَّرَ لَهُمْ﴾ يقتضي أن تكون الفاصلة (الغفور الرحيم) وكذا نقلت عن مصحف أبي، وبها قرأ ابن سُنُبُوذ^(١).

وذكر في حكمته: أنه لا يغفر لمن استحق العذاب إلا من ليس فوقه أحد يرُدُّ عليه حكمه، فهو العزيز، أي: الغالب، والحكيم هو الذي يضع الشيء في محله. وقد يخفى وجه الحكمة على بعض الضعفاء في بعض الأفعال، فيتوهم أنه خارج عنها، وليس كذلك، فكان في الوصف بالحكيم احتراصٌ حسنٌ، أي: وإن تغفر لهم - مع استحقاقهم العذاب - فلا معترض عليك لأحد في ذلك، والحكمة فيما فعلته.

ونظير ذلك: قوله في سورة التوبة [الآية: ٧١]: ﴿أُولَئِكَ سَرَّحْنَاهُمْ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾. وفي سورة الممتحنة [الآية: ٥]: ﴿وَاعْفِرْ لَنَا رَبَّنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾، وفي غافر [الآية: ٨]: ﴿رَبَّنَا وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّاتٍ عَدْنٍ﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾. وفي النور: [١٠]: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾؛ فإن بادئ الرأي يقتضي (توَّاب رحيم)، لأن الرحمة مناسبة للتوبة، لكن عبر به إشارة إلى فائدة مشروعية اللعان وحكمته، وهي السَّتر عن هذه الفاحشة العظيمة.

ومن خفي ذلك أيضاً: قوله في سورة البقرة [٢٩]: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾. وفي آل عمران [٢٩]: ﴿قُلْ إِنْ تَحْفَوُا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ يُبْدُوهُ يَعْلَمُهُ اللَّهُ وَيَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.

فإن المتبادر إلى الذهن في آية البقرة الختم بالقدرة، وفي آية آل عمران الختم بالعلم. والجواب: أن آية البقرة: لما تضمَّنت الإخبار عن خلق الأرض، وما فيها على حسب حاجات أهلها ومنافعهم ومصالحهم، وخلق السموات خلقاً مستوياً محكماً من غير تفاوت، والخالق على الوصف المذكور يجب أن يكون عالماً بما فعله كلياً وجزئياً، مجملاً ومفصلاً، ناسب ختمها بصفة العلم. وآية آل عمران لما كانت في سياق الوعيد على موالاة الكفار، وكان التعبير بالعلم فيها كناية عن المجازاة بالعقاب والثواب، ناسب ختمها بصفة القدرة.

ومن ذلك قوله: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا نَسِخْ بِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْيِيحَهُمْ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾ [الإسراء: ٤٤]؛ فالختم بالحلم والمغفرة عقب تسايح الأشياء غير ظاهر في بادئ الرأي، وذكُر في حكمته: أنه لما كانت الأشياء كلها تسايح، ولا عصيان في حقها وأنتم تعصون، ختم به مراعاةً للمقدّر في الآية وهو العصيان. كما جاء في الحديث: «لولا بهائم رُتِعَ، وشيوخ رُكِعَ، وأطفال رُصِعَ، لَصَبَّ عليكم العذاب صباً، ولرُصَّ رصاً» [إسناده ضعيف: الطبراني في «الكبير» (٣٠٩/٢٢)، والبيهقي في «السنن» (٣/٣٤٥)].

وقيل: التقدير: حليماً عن تفریط المسبِّحين، غفوراً لذنوبهم.

(١) ابن سُنُبُوذ: محمد بن أحمد البغدادي، شيخ الإقراء بالعراق، ثقة (ت: ٣٢٨هـ). «معرفة القراء الكبار» للذهبي ١/٢٧٦.

وقيل: حليماً عن المخاطبين الذين لا يفقهون التسييح، بإهمالهم النظر في الآيات والعبر، ليعرفوا حقه بالتأمل فيما أودع في مخلوقاته، مما يوجب تنزيهه.

التبنيه الثالث: في الفواصل ما لا نظير له في القرآن، كقوله عقب الأمر بالغض في سورة النور [٣٠]: ﴿إِنَّ اللَّهَ خَيْرٌ بِمَا بَصَنُوعُونَ﴾. وقوله عقب الأمر بالدعاء والاستجابة: ﴿لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ [البقرة: ١٨٦].

وقيل: فيه تعريض بليلة القدر، حيث ذكر ذلك عقب ذكر رمضان، أي: لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ إلى معرفتها.

وأما التصدير: فهو أن تكون تلك اللفظة بعينها تقدمت في أول الآية، وتسمى أيضاً: رد العجز على الصدر.

وقال ابن المعتز: هو ثلاثة أقسام:

الأول: أن يوافق آخر الفاصلة آخر كلمة في الصدر، نحو: ﴿أَنْزَلْنَا بِعِلْمِهِ وَالْمَلَكِ يَسْهَدُونَ﴾ وكفى بالله شهيداً [النساء: ١٦٦].

والثاني: أن يوافق أول كلمة منه، نحو: ﴿وَهَبْنَا لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾ [آل عمران: ٨]، ﴿قَالَ إِنِّي لَعَمَلِكُمْ مِنَ الْفَالِقِينَ﴾ [الشعراء: ١٦٨].

الثالث: أن يوافق بعض كلماته، نحو: ﴿وَلَقَدْ أَسْتَهْزَيْتُمْ بُرْسُلٍ مِنْ قَبْلِكُمْ فَكَأَنَّ بِالَّذِينَ سَجَرُوا مِنْهُمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [الأنعام: ١٠]، ﴿أَنْظُرْ كَيْفَ فَضَلْنَا بِعَصَمِهِمْ عَلَى بَعْضِ وَالْآخِرَةُ أَكْبَرُ دَرَجَتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلاً﴾ [الإسراء: ٢١]، ﴿قَالَ لَهُمْ مُوسَى وَيَلَيْكُمُ لَا تَقْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ [طه: ٦١] إلى قوله: ﴿وَقَدْ خَابَ مِنْ أَفْتَرِي﴾ [طه: ٦١]، ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا﴾ [نوح: ١٠].

وأما التوشيح: فهو أن يكون في أول الكلام ما يستلزم القافية.

والفرق بينه وبين التصدير: أن هذا دلالة معنوية، وذاك لفظية، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ أَصْطَفَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٣]؛ فإن ﴿أَصْطَفَىٰ﴾ لا يدل على أن الفاصلة ﴿الْعَالَمِينَ﴾ باللفظ؛ لأن لفظ ﴿الْعَالَمِينَ﴾ غير لفظ ﴿أَصْطَفَىٰ﴾، ولكن بالمعنى؛ لأنه يعلم أن من لوازم اصطفاء شيء أن يكون مختاراً على جنسه، وجنس هؤلاء المصطفين العالمون.

وكقوله: ﴿وَأَيُّهُمْ أَلِيلٌ...﴾ الآية [يس: ٣٧]. قال ابن أبي الإصبع: فإن من كان حافظاً لهذه السورة، متفطناً إلى أن مقاطع أيها النون المردفة، وسمع في صدر الآية انسلاخ النهار من الليل، علم أن الفاصلة ﴿مُظْلَمُونَ﴾؛ لأن من انسلخ النهار عن ليله أظلم؛ أي: دخل في الظلمة، ولذلك سُمِّي: تَوْشِيحاً؛ لأن الكلام لما دل أوله على آخره نزل المعنى منزلة الوشاح، ونزل أول الكلام وآخره منزلة العاتق والكشك اللذين يحوط عليهما الوشاح.

وأما الإيغال فتقدم في نوع الإطناب.

فصل: في أقسام الفواصل:

قسم البديعيون السجع - ومثله الفواصل - إلى أقسام: مطرّف، ومتوازٍ، ومرصّع، ومتوازن، ومتماثل.

فالمطرّف: أن تختلف الفاصلتان في الوزن وتتفقا في حروف السجع، نحو: ﴿مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ۗ وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا﴾ [نوح: ١٣، ١٤].

والمتوازي: أن يتفقا وزناً وتقفية، ولم يكن ما في الأولى مقابلاً لما في الثانية في الوزن والتقفية. نحو: ﴿فِيهَا سُرُورٌ مُّثْوَعَةٌ ۗ وَأَكْوَابٌ مُّثْوَعَةٌ﴾ [الغاشية: ١٣، ١٤].

والمتوازن: أن يتفقا في الوزن دون التقفية، نحو: ﴿وَمَارِئُ مَصْفُوفَةٌ ۗ وَزُرِّيُّ مَبْنُوثَةٌ﴾ [الغاشية: ١٥، ١٦].

والمرصّع: أن يتفقا وزناً وتقفية، ويكون ما في الأولى مقابلاً لما في الثانية كذلك، نحو: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ۗ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ﴾ [الغاشية: ٢٥، ٢٦]، ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ۗ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾ [الانفطار: ١٣، ١٤].

والمتمائل: أن يتساويا في الوزن دون التقفية، وتكون أفراد الأولى مقابلة لما في الثانية، فهو بالنسبة إلى المرصّع كالمتوازن بالنسبة إلى المتوازي. نحو: ﴿وَأَلَيْنَهُمَا الْكِتَابَ الْمُسْتَبِينَ ۗ وَهَدَيْنَهُمَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الصافات: ١١٧، ١١٨]؛ فالكتاب والصراط يتوازنان، وكذا المستبين والمستقيم، واختلفا في الحرف الأخير.

فصل: بقي نوعان بديعيان متعلقان بالفواصل:

أحدهما: التشريع، وسماه ابن أبي الإصبع: التوعم، وأصله: أن يبنى الشاعر بيته على وزنين من أوزان العروض، فإذا أسقط منها جزءاً أو جزءين صار الباقي بيتاً من وزن آخر، ثم زعم قوم اختصاصه به. وقال آخرون: بل يكون في النثر، بأن يكون مبنياً على سجتين لو اقتصر على الأولى منهما كان الكلام تاماً مفيداً، وإن ألحقت به السجعة الثانية كان في التمام والإفادة على حاله مع زيادة معنى ما زاد من اللفظ.

قال ابن أبي الإصبع: وقد جاء من هذا الباب معظم سورة الرحمن؛ فإن آياتها لو اقتصر فيها على أولى الفاصلتين دون: ﴿فِي أَيِّ آءِ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن: ١٨]، لكان تاماً مفيداً، وقد كمل بالثانية، فأفاد معنى زائداً من التقرير والتوبيخ.

قلت: التمثيل غير مطابق، والأولى أن يمثل بالآيات التي في أثنائها ما يصلح أن يكون فاصلة، كقوله: ﴿لِنَعْمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [الطلاق: ١٢]. وأشبه ذلك.

الثاني: الالتزام، ويسمى لزوم ما لا يلزم، وهو: أن يلتزم في الشعر أو النثر حرفاً أو حرفان فصاعداً قبل الروي بشرط عدم الكلفة.

مثال التزام حرف: ﴿فَأَمَّا اللَّيْتَمَ فَلَا نَهَرَ ① وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا نَهَرَ﴾ [الضحى: ٩، ١٠]، التزام الهاء قبل الراء. ومثله ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ...﴾ [الشرح: ١] الآيات، التزام فيها الراء قبل الكاف. ﴿فَلَا أُقِيمُ بِالْحَنِيِّسِ ② لَجُورِ الْكُنُوسِ﴾ [التكوير: ١٥، ١٦]. التزام فيها النون المشددة قبل السين. ﴿وَاللَّيْلَ وَمَا وَسَقَ ③ وَالْقَمَرَ إِذَا انشَقَّ ④﴾ [الانشقاق: ١٧، ١٨].

ومثال التزام حرفين: ﴿وَالطُّورِ ① وَكُنْتِ مَسْطُورِ ②﴾ [الطور: ١، ٢]، ﴿مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْحُونٍ ③ وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ﴾ [القلم: ٢، ٣]، ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ النَّرْقَالَ ④ وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ ⑤ وَظَنَّ أَنَّهُ الْفِرَاقُ ⑥﴾ [القيامة: ٢٦-٢٨].

ومثال التزام ثلاثة أحرف: ﴿تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ ① وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّوهُمْ فِي النَّوَى تَعْمًا لَا يُقْصِرُونَ ②﴾ [الأعراف: ٢٠١، ٢٠٢].

تنبيهات:

الأول: قال أهل البديع: أحسنُ السَّجْعِ ونحوه ما تساوت قرائته، نحو: ﴿فِي سِدْرٍ مَحْضُورٍ ① وَطَلْحٍ مَنضُورٍ ② وَظَلِّ مَمْدُورٍ﴾ [الواقعة: ٢٨ - ٣٠]، ويليهِ ما طالت قريته الثانية، نحو: ﴿وَالنَّجْرَ إِذَا هَوَى ③ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى ④﴾ [النجم: ١، ٢]، أو الثالثة، نحو: ﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ⑤ تَرَى الْجَبِمَ صَلْوَهُ ⑥ تَرَى فِي سِلْسِلَةٍ...﴾ الآية [الحاقة: ٣٠ - ٣٢].

وقال ابن الأثير^(١): الأحسن في الثانية المساواة، وإلا فأطول قليلاً، وفي الثالثة أن تكون أطول. وقال الخفاجي^(٢): لا يجوز أن تكون الثانية أقصر من الأولى.

الثاني: قالوا أحسن السجع ما كان قصيراً، لدلالته على قوة المنشئ.

وأقله: كلمتان، نحو ﴿بَيَاتُهَا الْمَدِيرُ ① قُرْ فَأَنْذِرْ...﴾ الآيات [المدثر: ١ - ٢]. ﴿وَالْمُرْسَلَتِ عَرَفَا...﴾ الآيات [المرسلات: ١]. ﴿وَالذَّرِيَّتِ ذَرَوْا...﴾ الآيات [الذاريات: ١]. ﴿وَالْعَلْدِيَّتِ صَبَحَا...﴾ الآيات [العاديات: ١].

والطويل: ما زاد عن العشر، كغالب الآيات. وما بينهما متوسط كآيات سورة القمر.

الثالث: قال الزمخشري في «كشافه» القديم: لا تحسن المحافظة على الفواصل لمجرد ما إلا مع بقاء المعاني على سردها، على المنهج الذي يقتضيه حسنُ النظم والتأمة، فأما أن تهمل المعاني ويهتم بتحسين اللفظ وحده، غير منظور فيه إلى مؤداه، فليس من قبيل البلاغة. وبنى على ذلك: أن التقديم في ﴿وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٤] ليس لمجرد الفاصلة، بل لرعاية الاختصاص.

الرابع: مبنى الفواصل على الوقف، ولهذا ساغ مقابلة المرفوع بالمجرور وبالعكس، كقوله: ﴿إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ طِينٍ لَازِبٍ﴾ مع قوله: ﴿عَذَابٌ وَأَصِيبٌ﴾ و﴿شِهَابٌ مُنْقَلَبٌ﴾ [الصافات: ٩ - ١١].

(١) في «المثل السائر» ١/٢٣٣ - ٢٣٤، وفي «الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور» ص ٢٥١ - ٢٥٢.

(٢) في «سر الفصاحة» ص ٢٠٦ - ٢٠٧.

وقوله: ﴿يَمَاءٌ مِّنْهُمَ﴾ مع قوله: ﴿قَدْ فُذِرَ﴾ ﴿وَدُسِّرَ﴾ ﴿مُسْتَمِرًّا﴾ [القمر: ١١، ١٢، ١٣، ١٩].

وقوله: ﴿وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ آلٍ﴾ مع قوله: ﴿وَيُنشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ﴾ [الرعد: ١١، ١٢].

الخامس: كثر في القرآن ختم الفواصل بحروف المد واللين وإلحاق النون، وحكمته: وجود التمكن من التطريب بذلك. كما قال سيبويه: إنهم إذا ترنموا يلحقون الألف والياء والنون؛ لأنهم أرادوا مدَّ الصوت، ويتركون ذلك إذا لم يترنموا، وجاء في القرآن على أسهل موقف وأعذب مقطع.

السادس: حروف الفواصل إمَّا متماثلة وإمَّا متقاربة:

فالأول: مثل: ﴿وَالطُّورِ ۝١﴾ و﴿كَتَبَ مَسْطُورٍ ۝٢﴾ في رَقٍ مَّنشُورٍ ۝٣﴾ وَأَلْبَيْتِ الْمَعْمُورِ ۝٤﴾ [الطور: ١ - ٤].

والثاني مثل: ﴿الزَّيْحَانِ الْيَسِيدِ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٣، ٤]. ﴿فَ وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ

۝١﴾ بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنذِرٌ مِنْهُمْ فَقَالَ الْكٰفِرُونَ هَذَا نَقْءٌ عَجِيبٌ﴾ [ق: ١، ٢].

قال الإمام فخر الدين وغيره: وفواصل القرآن لا تخرج عن هذين القسمين، بل تنحصر في المتماثلة والمتقاربة. قال: وبهذا يترجَّح مذهب الشافعي على مذهب أبي حنيفة في عدِّ الفاتحة سبع آيات مع البسملة، وجعل ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ﴾ إلى آخرها آية؛ فإن من جعل آخر الآية السادسة: ﴿أَنعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ مردود بأنه لا يشابه فواصل سائر آيات السورة، لا بالمماثلة ولا بالمقاربة، ورعاية التشابه في الفواصل لازمة.

السابع: كثر في الفواصل التضمين والإيطاء، لأنهما ليسا بعيبين في النثر، وإن كانا عيبين في النظم.

فالتضمين: أن يكون ما بعد الفاصلة متعلقاً بها، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَنُزُولٌ عَلَيْهِمْ مُّصِحِّينٌ﴾

[الصفات: ١٣٧، ١٣٨].

والإيطاء: تكرر الفاصلة بلفظها، كقوله تعالى في الإسراء: ﴿هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا﴾، وختم

بذلك الآيتين بعدها [٩٣].

